الواقع الاقتصادي والاجتماعي للموارد البشرية في شمال إفريقية

(الجزائر، تونس، المغرب)

رحمة بلهادف
جامعة مستغانم بالجزائر

تُمثِّلُ الموارِدُ البشرية الركيزةَ الأساسَ لأيِّ اقتصادٍ؛ فَهِيَ مِن أهمِّ محدِّداتِ النموِّ الاقتصاديِّ، كما تُمثِّلُ في الوقتِ نفسِه مُؤشِّراً مُهمّاً مِن مُؤشِّراتِ التنمية الاقتصادية؛ فمُستوياتُ الاهتمامِ بالموارد البشرية يعكسُ مستوى التنمية الاقتصادية في ذلك البلد، كما أنَّ السياساتِ التي تنتهجُها الدولةُ – والتي تَستهدِفُ العنصرَ البشريَّ – كفيلةٌ بدَفعِ عَجلَةِ (التنمية الاقتصادية)؛ باعتبارِ أنَّ هذهِ الأخيرةَ محورُ اهتمامِها الموارِدُ البشرية؛ حيث تشتملُ هذه السياساتُ توفيرَ الخدماتِ (الاجتماعية، التعليمية، التدريبية، والصحية) مِن أجلِ (صيانتِها، تنميتِها) والمحافظةِ عليها.

ويَتوافَرُ في دولِ شمالِ إفريقيّةَ حجمٌ مُعتبَرٌ مِن الموارِدِ البشرية؛ حيث فاقَ عددُ السكّانِ في أهمِّ ثلاثِ دولٍ (الجزائر، وتُونُس، والمغرب) سبعينَ مليون نسمةً؛ حيث يُشكِّلُ منهُم الشبابُ الجزءَ الأكبرَ، وكغَيرِها مِن الدولِ فلقَد عَمدتْ دولُ شمالِ إفريقيّةَ إلى تبنِّي مختلفِ الاستراتيجياتِ التي من شأنِها الرفعَ من المستويَينِ (الاقتصاديِّ والاجتماعيِّ) لمَواردِها البشرية، وتحسينَ مختلفِ الخدمات (كَمّاً ونَوعاً)؛ لذا يسعى الباحثُ مِن خلالِ هذه الدراسةِ الى استقراءِ للوضعَينِ (الاقتصاديِّ والاجتماعيِّ) للمواردِ البشرية في هذه الدول، ومُقارنَتِها مع غَيرِها من الدولِ الأُخْرى؛ سواءٌ كانت دُولاً (مُتقدِّمةً أو ناميةً).

انطلاقاً ممّا سبقَ بيانُه لابُدَّ من عَرضِ الإشكالِ التالي:

ما الواقعُ الاقتصاديُّ والاجتماعيُّ للمواردِ البشرية في شمالِ إفريقيةَ؟

وقد اعتمدَ الباحثُ في هذه الدراسةِ على المنهجِ التحليليِّ؛ من خلالِ تحليلِ مختلفِ البياناتِ الخاصَّة بموضوعِ البحث، واقتصر في عيِّنةِ الدراسةِ على ثلاثِ دولٍ من شمالِ إفريقيّة ألا وهي (الجزائر، تونس والمغرب).

إنَّ مِن المعلومِ لِكُلِّ إنسانٍ واعٍ أنَّ الموارِدَ البشريةَ كانت – وما تزالُ – محطَّ اهتمامِ أيِّ دولةٍ؛ باعتبارِ أنّها الثروةُ الحقيقيةُ، وكذا الحالُ بالنسبةِ لدولِ شمالِ إفريقيةَ؛ فقَد شهدَتْ هذه الدولُ ارتفاعاً في عددِ السكّانِ خلالَ الفترةِ (١٩٩٠–٢٠١٣)م لِيزيدَ عن ٣٠ مليون نسمةً في كُلٍّ مِن (الجزائرِ والمغرب)، وعن ١٠ مليون نسمةً في

(تُونُس)؛ وذلكَ خلالَ سنة ٢٠١٣م مُحقِّقةً معدَّلَ نمُوٍّ تحتَ سقف ٢٪ في كُلٍّ من (تُونُس والمغرب) وفَاقَهُ بفارقٍ طفيفٍ في الجزائرِ؛ وذلك بحُكْمِ السياساتِ الخاصَّةِ بتنظيم الأسرة، هذه السياساتُ –وإنْ كانتْ على الأمدِ البعيدِ ستَعرِضُ إشكالاً كبيراً لهذه الدولِ– لا تَملكُ القُدرَةَ الماليةَ حتّى لمُواجَهته، وهو ارتفاعُ عددِ المسنِّينَ بصفةٍ سَريعةٍ، وما يمكنُ أن ينجمَ عن ذلكَ من ارتفاعِ تكاليف الرعاية الصحيَّةِ والمعاشاتِ.

الجدول رقم(٠١) : تطوّر عدد السكان في دول شمال إفريقيّة (ألف نسمة)

	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	معدَّل النموِّ ٪ ٢٠١٢–٠١٣	متوسِّط معدّل النموِّ السكاني	
										١٩٩٠–٢٠٠٠	٢٠٠٠–٢٠١٠
تونس	٨١٥٤	٨٩٥٨	٩٥٦٣	١٠٠٢٩	١٠٥٥١	١٠٦٦٩	١٠٧٧٨	١٠٨٩٣	٠٧٠١	٦١٠١	١
الجزائر	٢٥٠٢٢	٢٨٠٦٠	٣٠٤١٦	٣٢٢٠٦	٣٥٩٧٨	٣٦٧١٧	٣٧٤٦٤	٣٨٢٢٩	٠٤٠٢	٩٧٠١	٦٩٠١
المغرب	٢٤١٦٧	٢٦٤٣٥	٢٨٤٦٦	٣٠١٧٢	٣١٨٩٤	٣٢٢٤٥	٣٢٥٩٧	٣٢٩٥٤	١٠٠١	٦٥٠١	١٤٠١

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٤، ص: ٣٤٠

ولا تزالُ دولُ شمالِ إفريقيّةَ تُعاني من ضَعْفٍ في الكثافةِ السكَّانيّة؛ حيث بلغتْ خلالَ سنة ٢٠١٣م في (تُونُس ٧٠ نسمةً / كلم ٢، المغرب ٤٦ نسمة / كلم٢ والجزائرِ ١٦ نسمة / كلم٢)؛ فمَثلاً تبلغُ الكثافةُ السكَّانيّةُ في (ألمانية ٢٣٥ نسمة / كلم٢، الصِّين ١٤٣ الهند ٤١٢ نسمة / كلم٢ والولاياتِ المتحدة الأمريكية ٣٤ نسمة / كلم٢ .

فَضَعْفُ الكثافةِ السكَّانية يُمكنُ أن يكونَ عبئاً كبيراً على كاهلِ الدولة؛ حيث (يزيدُ من كُلفَةِ البنى التَّحتيَّة، ويُضْعِفُ كثافةَ استخدامِها)؛ نظراً لتباعُدِ مواطنِ السكنِ وانتشارِها على مساحاتٍ شاسعةٍ، إضافةً إلى الطبيعة الصحراوية لدُولِ شمالِ إفريقيّةَ، كما أنَّ (الهجرةَ من الريفِ إلى المدنِ) جَرَتْ بوَتيرةٍ أسرعَ ممَّا يُمثِّلُ ذلك تحدِّياً تنموياً آخَرَ يُجبرُ هذه الدولَ على السعي إلى مقابلةٍ للطلبِ المتنامي وبسرعةٍ كبيرة على البنى التحتيَّةِ الحضريَّة وما يَترتَّبُ على ذلكَ من إخفاقاتٍ تُغذِّي عَدَمَ الرِّضى لدى شَرائحَ واسعةٍ من المواطنينَ؛ فخلالَ سنة ٢٠١٣م بلغَتْ في تُونُس نسبةُ سكَّانِ المدن من عددِ السكَّان الإجماليّ ٦٦٠٥٪ وفي الريف ٣٣٠٥٪، وفي الجزائر ٧٣٠٧٪ سكان

المدن، أمّا الريف ٣.٢٦٪، أمّا في المغرب بلغَ سكّانُ المدن ٤.٥٧٪ والريف ٦.٤٢٪؛ وذلك خلالَ سنة ٢٠١٣م مُسجِّلاً فارقاً بالزيادة فيما يخصُّ سكّانَ المدن عن سنة ٢٠٠٠م في دول شمال إفريقيّة كافّة.

ونجَدُ أنّ معظمَ سكّان دول شمال إفريقية هُم من فئة الشباب وهذا ما توضحُه النِّسَبُ فالجدولُ رقْم (٠٢)؛ حيث هذه النسبُ في تزايُدٍ مُستمرٍّ إذا تمَّ مقارنةُ السنوات الثلاث؛ حيث نجَدُ الفئةَ ١٥–٦٥ وهيَ الفئةُ التي يتمركزُ فيها الشبابُ الأعلى نسبيًّا لِتليها الفئةُ الأقلُّ من ١٥ سنةً أمّا الفئةُ الأكبرُ من ٦٥ سنةً فلا تزيدُ نسبتُها عن ١٠٪ وأقلَّ بكثيرٍ من ذلك.

الجدول رقم (٠٢): الكثافة السكّانيَّة، السكان حسبَ التوزيع الجغرافيِّ والعُمُر خلالَ سنوات(١٩٩٠–٢٠٠٠–٢٠١٣)م

	الكثافة السكانية فرد/ كلم٢			سكان المدن والأرياف كنسبةٍ مئويَّةٍ من الإجمالي						النسبة المئوية للسكان حسب الفئات العُمُرية من إجمالي اسكان								
				١٩٩٠		٢٠٠٠		٢٠١٣		١٩٩٠			٢٠٠٠			٢٠١٣		
	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٣	المدن	الأرياف	المدن	الأرياف	المدن	الأرياف	١>٥	١٥–٦٥	٦٥<	١>٥	١٥–٦٥	٦<٥	١>٥	١٥–٦٥	٦<٥
تونس	٥٢	٦١	٧٠	٩.٥٧	.٤٢١	.٦٣٤	.٣٦٦	.٦٦٥	.٣٣٥	٣٧.٣٠	.٥٧٨	٩.٤	٣٠.١	.٦٣٧	.٦٢	٢٣.٢	.٦٩٧	.٧١
الجزائر	١١	١٣	١٦	١.٥٢	.٤٧٩	.٥٩٨	.٤٠٢	.٧٣٧	.٢٦٣	٤٢	.٥٤٤	٦.٣	٣٣.٩	.٦١٥	.٤٦	٢٧.٤	.٦٧٩	.٤٧
المغرب	٣٤	٤٠	٤٦	٦.٤٨	.٥١٤	.٥٤٢	.٤٥٨	.٥٧٤	.٤٢٦	٣٩٢٠.	.٥٧١	٧.٣	٣٣.٦	.٦١٧	.٤٧	٢٧.٨	.٦٧٢	٥

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٤، ص: ٣٤١

وقد أولتْ (دولُ شمال إفريقيَّةَ) بعضَ الاهتمامِ برأس المال البشريِّ في السنوات الأخيرة، وهذا ما أوضحَه تقريرُ التنمية البشرية ٢٠١٤م؛ حيث صُنِّفَتْ كُلٌّ من (تونس، الجزائر) ضمنَ التنمية البشرية المرتفعة مُحقِّقةً مُرتَّبةً ٩٠ و٩٣ عالَميّاً على التوالي؛ وذلك خلالَ سنة ٢٠١٣م وهيَ المرتَبةُ نفسُها المحقِّقة لسنة ٢٠١٢م، أمّا (المغرب) فتمَّ تصنيفُها ضمنَ التنمية البشرية المتوسِّطة؛ حيث احتلَّت المرتبةَ ١٢٩ عالَميّاً خلالَ سنة ٢٠١٣م محسِّنَةً بذلكَ مُستواها بمرتَبتَين بعد أن احتلَّت المرتبةَ ١٣١ عالَميًّا خلال سنة ٢٠١٢م؛ وحتّى أنَّ قيمةَ مؤشِّرِ التنمية البشرية شَهِدَ تحسُّناً خلالَ الفترة ١٩٨٠–٢٠١٣م، وخُصوصاً في (تُونُس) التي شَهِدَتْ فيها قيمةُ المؤشِّرِ تحسُّناً كبيراً خلالَ الفترة المذكورة مُقارَنةً مع نظيراتِها (الجزائرِ والمغرب)، وهذا ما يُوضِحُه كذلك المتوسِّطُ السنويُّ لِمُعدَّلِ نموِّ دليلِ

التنمية البشرية؛ والذي شَهِدَ ارتفاعاً في تُونُس للفترةِ ١٩٩٠–٢٠٠٠م وفي كُلٍّ من (الجزائرِ والمغرب) خلال الفترةِ ١٩٨٠–١٩٩٠م. وفْقاً لما هو مُوضَّحٌ في الجدولِ رقم (٠٣).

الجدولُ رقْم (٠٣): تطوّر مؤشِّر التنمية البشرية في دُولِ شمال إفريقيةَ خلالَ الفترةِ ١٩٨٠–٢٠١٣م

		تونس	الجزائر	المغرب
ترتيب وفق دليل التنمية البشرية٢٠١٢		٩٠	٩٣	١٣١
ترتيب وفق دليل التنمية البشرية٢٠١٣		٩٠	٩٣	١٢٩
١٩٨٠		٤٨٤ .٠	٥٠٩ .٠	٣٩٩ .٠
١٩٩٠		٥٦٧ .٠	٥٧٦ .٠	٤٥٩ .٠
٢٠٠٠		٦٥٣ .٠	٦٣٤ .٠	٥٢٦ .٠
٢٠٠٥		٦٨٧ .٠	٦٧٥ .٠	٥٦٩ .٠
٢٠٠٨		٧٠٦ .٠	٦٩٥ .٠	٥٨٨ .٠
٢٠١٠		٧١٥ .٠	٧٠٩ .٠	٦٠٣ .٠
٢٠١١		٧١٦ .٠	٧١٥ .٠	٦١٢ .٠
٢٠١٢		٧١٩ .٠	٧١٥ .٠	٦١٤ .٠
٢٠١٣		٧٢١ .٠	٧١٧ .٠	٠٦١٧
المتوسِّطُ السنويُّ لمعدَّلِ نموِّ التنمية البشرية	١٩٩٠–١٩٨٠	٠٦ .١	٢٥ .١	٤١ .١
	٢٠٠٠–١٩٩٠	٤٢ .١	٩٦ .٠	٣٧ .١
	٢٠١٣–٢٠٠٠	٧٧ .٠	٩٥ .٠	٢٣ .١

المصدر: الأمَم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٤، ص: ١٦٠–١٦٤

وبعضاً من جوانبِ التنمية البشرية توضِّحُ ذلك؛ فقَد شَهِدَ متوسِّطُ نصيبِ الفرد من الناتجِ المحلِّيِّ الإجماليِّ ارتفاعاً مُتزايداً خلالَ الفترة ٢٠٠٠–٢٠١٤م باستثناءِ سَنةِ ٢٠٠٩م التي انخفضَ فيها نصيبُ الفردِ من الناتجِ المحلِّيِّ الإجماليِّ، وقد تصدَّرَت الجزائرُ هذه الدولَ خلالَ السنواتِ الأربع الاخيرة، وقد بلغَ متوسِّطُ نصيبِ الفرد من الناتجِ المحلِّيِّ الإجماليِّ خلالَ سَنةِ ٢٠١٤م ما يفوقُ ٥٠٠٠ $ لتليها (تُونُس) بحوالَي ٤٤٢٠ $، أمّا (المغربُ) فبلغَ ٣١٩٠ $، ورغمَ الارتفاعِ الذي شَهِدَ متوسِّط نصيبِ الفرد من الناتجِ المحلِّيِّ الإجماليِّ؛ إلاّ أنّه يبقى ضعيفاً إذا ما تمَّ مقارنتُه بدولٍ أُخرى فمَثلاً: بلغَ متوسِّطُ نصيبِ الفرد من الناتجِ المحلِّيِّ الإجماليِّ في قطَر ما يفوقُ ٩٦٠٠٠ $

(الكويت) ما يفوقُ ٤٣٠٠٠ $ و(السعودية) ما يفوقُ ٢٤٠٠٠ $ وذلكَ وفقاً لبياناتِ البنك الدوليِّ لسنةِ ٢٠١٤م.

الشكل رقم (٠١): متوسِّطُ نصيبِ الفرد من الناتجِ المحلِّيِّ الإجماليِّ خلالَ الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤م

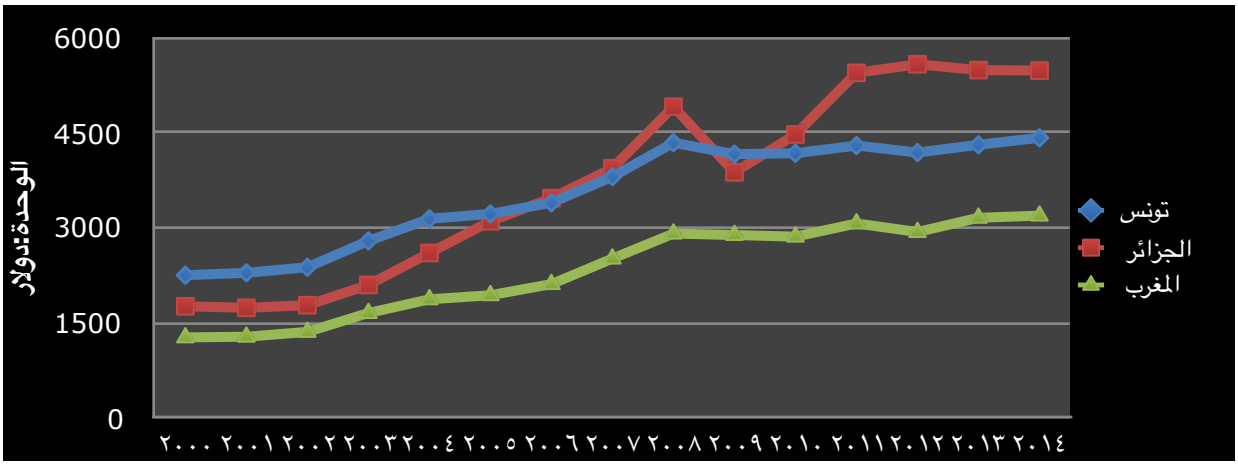

المصدر: http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?page=3

وبما أنّ قطاعَ التعليمِ يُعتبَرُ المجالُ الحيويُّ للتنميةِ البشريةِ ومِن المحدِّداتِ الرئيسيَّةِ لـ(كفاءةِ، وفعاليَّةِ، وإنتاجيَّةِ) القوى العاملةِ، وقد أشارتِ العديدُ من الدراساتِ الدوليةِ إلى تدنِّي مستوياتِ المخرَجاتِ التعليميَّةِ في الدّوَلِ النامية ومنها دُولُ شمالِ إفريقيةَ رغمَ توفُّرِ هذه الأخيرةِ على الإمكاناتِ نفسِها التي تُمكِّنُها من إصلاحِ أنظمتِها التعليميَّة لرفعِ المستوى التعليميِّ، وإن كانتْ هذه الدولُ قد أحرزَتْ تقدُّماً إيجابيّاً؛ من حيثُ نسبةُ القيدِ في مختلفِ المراحلِ التعليميةِ اذا ما تمَّ المقارنةُ ما بين (١٩٩٠ و٢٠١٢)م، وحتّى أنَّ نسبةَ القيدِ ما بين الإناثِ ارتفعتْ سَنة ٢٠١٢م مقارنةً بسنةِ ١٩٩٠م ممّا يُبيِّنُ سعيَ هذه الدولِ إلى تحقيقِ المساواةِ بين الجنسينِ في التعليمِ، ومِن خلالِ نسبةِ القيدِ الإجماليِّ؛ فقَد نجحتْ نوعاً ما في تحقيقِ نسبةِ قيدٍ واكبَتِ النِّسَبَ المحقَّقةَ في الدولِ المتقدِّمة؛ ممّا يفرضُ عليها أن تتَّجهَ إلى (تحسينِ نوعيةِ التعليمِ، والرفعِ من مستوياتِ التركيزِ) على الاختصاصاتِ (العلميةِ، والتِّقنية).

كما يستأثرُ التعليمُ العالي بِدَورٍ مَحوريٍّ في بناءِ مجتمعِ المعرفة؛ حيث يُمثِّلُ مؤشِّرُ القيدِ في مرحلةِ التعليمِ العالي إحدى الآلياتِ المستخدَمةِ لقياسِ تَقدُّمِ الدولِ في مجالِ إرساءِ مجتمعِ المعرفة، وكما هو مُوضَّحٌ في الجدولِ أدناه فإنّ دُولِ شمالِ إفريقيةَ تمكَّنتْ من رفعِ معدَّلِ القيدِ الإجماليِّ ما بين ١٩٩٠و ٢٠١٢م، إلاّ أنَّ (المغربَ) -ورغمَ تمكُّنِها من رفعِ مُعدَّلِ القيدِ-؛ إلاّ أنّه يبقى ضعيفاً إذا ما تمَّ مقارَنتُه بنظيراتِها (الجزائرِ وتُونُس). وعُموماً لا يزالُ البحثُ العلميُّ ضعيفاً في هذه الدولِ، كما أنَّ ترتيبَ جامعاتِها يُعدُّ مُتواضِعاً بالنظرِ للإمكاناتِ المتاحة.

الجدول رقم (٠٤) :تطوُّر معدَّلاتِ القيد الإجماليِّ في مختلفِ مراحل التعليم لِسَنتَي ١٩٩٠م و٢٠١٢م (٪)

			تونس	الجزائر	المغرب
مرحلة التعليمُ الأساسُ	١٩٩٠	ذكور	٦ .١١٩	٤ .١٠٨	٧٩
		إناث	٦ .١٠٦	٦ .٩١	٣ .٥٤
		إجمالي	٣ .١١٣	٢ .١٠٠	٩ .٦٦
	٢٠١٢	ذكور	٩ .١١٠	٧ .١٢٠	٨ .١١٨
		إناث	٤ .١٠٨	١١٤	١ .١١٣
		إجمالي	٧ .١٠٩	٤ .١١٧	١ .١١٦
مرحلة التعليم الثانوي	١٩٩٠	ذكور	٥٠	٣ .٦٧	٦ .٤٠
		إناث	٥ .٣٩	١ .٥٤	٧ .٢٩
		إجمالي	٩ .٤٤	٨ .٦٠	٣ .٣٥
	٢٠١٢	ذكور	٨٩	٧ .٩٥	١ .٧٤
		إناث	٣ .٩٣	٦ .٩٩	٤ .٦٣
		إجمالي	١ .٩١	٦ .٩٧	٩ .٦٨
مرحلة التعليم العالي	١٩٩٠	ذكور	١٠	١٥	١٣
		إناث	٧	٨	٨
		اجمالي	٥ .٨	١٢	٦ .١٠
	٢٠١٢	ذكور	٣ .٢٧	٤ .٢٥	١ .١٥
		إناث	٤ .٤٣	٧ .٣٧	٥ .١٣
		إجمالي	.٢ .٣٥	٥ .٣١	٢ .١٦

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحَّد، ٢٠١٤، ص :٣٤٢

وعلى الرغمِ من أنّ الإنفاقَ على التعليمِ في هذه الدولِ يُعتبَرُ مقبولاً؛ حيث تجاوزَ ٥٪ من الدخلِ القوميِّ الإجماليِّ في دولِ شمال إفريقيةَ كافّةً؛ إلاّ أنّ كفاءةَ أنظمتِها لا تزالُ مُتواضِعةً؛ ولِذا فعلى هذه الدولِ أن تُولي اهتماماً كبيراً لكفاءةِ الإنفاقِ من خلالِ رفعِ كفاءةِ الموارد مع السعي إلى مُضاعَفةِ العائدِ الاقتصاديِّ على التعليمِ كحدٍّ أقصى .

الجدول رقم (٠٥): مُعدَّلُ الإنفاقِ على التعليم لـ ١٩٩٠، ٢٠٠٠ و٢٠٠٨-٢٠١١م(٪)

	من الدخل القومي الإجمالي			من الإنفاق العام الإجمالي		
	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٨-٢٠١١	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٨-٢٠١١
تونس	٢.٦	٢.٦	٢.٦	٥.١٣	٤.١٧	٣.١٧
الجزائر	٥.٥	١.٥	٤.٤	١.٢١	–	٣.٢٠
المغرب	٥.٥	٧.٥	٤.٥	١.٢٦	٥.٢٣	٧.٢٥

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحَّد، ٢٠١٤، ص :٣٤٦

وإنَّ تزايُدَ اهتمامِ دولِ شمال إفريقية بالتعليمِ قد قلَّصَ بعضَ الشيءِ من مُعدَّلاتِ الأمِّيَّة؛ فحسبَ التقريرِ الاقتصاديِّ العربيِّ الموحَّدِ الصادرِ عن صندوقِ النقد العربيِّ لسَنة ٢٠١٤م فقَد انخفضَ معدَّلُ البطالةِ في (تُونُس) من ٤٠ . ٩٪ سَنة ١٩٩٠م إلى ٢٠ . ٩٪ سنة ٢٠١٠م، وفي (الجزائر) انخفضَ من ٤٧ . ١ سَنة ١٩٩٠ م إلى ٢٢ . ٣ ٪ سنة ٢٠٠٨م، أمّا في (المغرب) من ٦١ . ٣٪ سَنة ١٩٩٠م إلى ٣٢ . ٩٪ سَنة ٢٠١٢م وذلكَ للفئةِ العُمُريَّة ١٥ سَنةً فما أكثرَ.

أمّا في ما يخصُّ الخدماتِ الصحيةَ المؤمِّنة للموردِ البشريِّ؛ فقَد بلغتْ ٧٠ ٪ في (المغرب) و٩٥٪ فما فوقَ في كلٍّ من (تُونُس والجزائر) وذلك خلالَ سَنة ٢٠١٢ م، ويستحوذُ القطاعُ العامُّ على حِصَّةِ الأسدِ من حيثُ تمويلُ قطاعِ الصحة؛ حيث فاقَ نسبةَ ٨٠٪ في (الجزائر) خلالَ سنةِ ٢٠١٢م، أمّا (تُونُس) فقد بلغَ حوالَي ٥٥٪ ليقلَّ عن ذلك في (المغرب) وذلك خلالَ السنةِ نفسِها مقارنةً بالقطاعِ الخاصِّ، ويبلغُ الإنفاقُ على القطاعِ الصحِّيِّ ما يفوقُ نسبةَ ٤٪ من الناتجِ المحلِّيِّ الإجماليِّ لهذه الدول، ويبقى أقلَّ من المتوسِّطِ العالَميِّ والذي يبلغُ ١٠.١٪ استناداً على التقريرِ الاقتصاديِّ العربيِّ الموحَّدِ الصادرِ عن صندوقِ النقد العربيِّ لسَنة ٢٠١٣ م، وقد كان لذلكَ وَقْعَ إيجابيٌّ على العُمُرِ المتوقَّعِ عند الولادةِ الذي ارتفعَ خلال ٢٠١٢م مقارنةً بسَنة ١٩٩٠م؛ حيثُ فاقَ ٧٠ سنةً في جُلِّ دولِ شمال إفريقية محلِّ الدراسةِ ليُقارِبَ المتوسِّطَ العالَميِّ ٧٠سنة، ويزيدُ عن متوسِّطِ جنوبِ آسيا ٦٦ سنةً؛ إلاّ أنَّه يقلُّ عن مثيلِه في الدولِ الصناعيةِ الذي يُقدَّرُ بـ ٨٠سنةً.

ومن المتوقع أن يرتفع الانفاق على الصحة في السنوات القادمة بسبب ارتفاع عدد المسنين في كافة دول شمال افريقيا نظرا للزيادة الملحوظة التي عرفها متوسط العمر المتوقع عند الميلاد، وهو ما يؤكد ضرورة وضع اليات تمكن من ديمومة تمويل الخدمات الصحية في ظل التطورات الحاصلة في التركيبة السكانية.

الجدول رقم (٠٦): معدَّلُ الإنفاقِ على الصحَّةِ خلالَ سنة ٢٠١٢م ٪

	العمر المتوقَّع عند الولادة		الإنفاق على الصحَّة حسب القطاع ٢٠١٢		النسبة المئوية للسكَّان المتحصِّلُون على الخدماتِ الصحية ٢٠١٢		
	١٩٩٠	٢٠١٢	القطاع العامّ	القطاع الخاصّ	المدن	الريف	الإجمالي
تونس	٣.٧٠	٨.٧٤	١.٥٥	٩.٤٤	–	–	٩٥
الجزائر	٢.٦٧	٤.٧٦	٧.٨٠	٣.١٩	١٠٠	٩٥	٩٨
المغرب	٣.٦٤	٦.٧٢	٣.٣٤	٧.٦٥	٦٦	٧٧	٧٠

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحّد، ٢٠١٤، ص:٣٤٩–٣٥٠

كما سَعَتْ دولُ شمالِ إفريقيةَ على توفيرِ مياه الشُّربِ الآمنةِ والصَّرفِ الصحِّيِّ الملائمِ لمواردِها البشرية؛ حيثُ يُلاحظُ من الجدولِ رقْم (٠٧) أنّ نسبةَ السكَّانِ الذين توافَرَتْ لديهم مياهُ الشرب الآمنة قد ارتفعَ سَنة ٢٠١١م مُقارَنةً بسنة ١٩٩٠م في كُلٍّ من (تُونُس والمغرب) حيث فاقَ ٩٥٪ في (تُونس) وتجاوز ٨٠٪ في (المغرب) خلال سنة ٢٠١١م على خلاف (الجزائر) الذي شهِدَتْ فيها النسبةُ انخفاضاً من ٩٤٪ سَنة ١٩٩٠م إلى ٨٣٪ سنة ٢٠١١م، أمّا في ما يخصُّ خدماتِ الصرفِ الصِّحِّيِّ الملائمِ؛ فقَد ارتفعَ في الدولِ الثلاثِ كما هو ملحوظٌ من الجدولِ رقم (٠٧).

الجدول رقم(٠٧): توافُر مياهِ الشرب الآمِنة والصَرف الصِّحِّيِّ الملائمِ خلال سنتَي ١٩٩٠م و٢٠١١م

	مياه شرب آمنة		صرف صحي ملائم	
	١٩٩٠	٢٠١١	١٩٩٠	٢٠١١
تونس	٨١	٤.٩٦	٧٥	٨.٨٩
الجزائر	٩٤	٩.٨٣	٨٨	١.٩٥
المغرب	٧٥	١.٨٢	٥٦	٨.٦٩

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحّد، ٢٠١٤، ص:٣٥١

وتُمثِّلُ القوى العاملةُ ذلك الجزءَ من الموارد البشرية الذين تتراوحُ أعمارهُم بين الحدِّ الأدنى والحدّ الأعلى لِسنِّ العملِ، والذين تُوجَدُ لَديهم (الرَّغْبةُ والقُدْرةُ على العملِ، والبحثُ عنه، والممارسةُ الفعليةُ له). (المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، **إدارة الموارد البشرية**، ٢٠٠٨)

ووفقاً لهذا المفهوم فإنّ القُوى العاملةَ تمثِّلُ تلك الفئةَ من الأفرادِ الذين تتوافَرُ فيهم شروطُ العملِ كافّةً والرَّاغبينَ فيه، وهي جزءٌ من الموارد البشرية؛ فهذه الأخيرةُ تضمُّ الأفرادَ في سِنِّ العملِ والذين ينقسمُونَ إلى (قوىً بشريةٍ قادرةٍ على العملِ)، و(قوىً بشريةٍ غيرِ قادرةٍ على العملِ) لظروفٍ مُعيَّنةٍ، وأفرادٍ خارجَ سِنِّ العملِ وهُم "الأفرادُ الذينَ لم يبلغُوا السِّنَّ القانونيَّ للعملِ، أو الأفرادُ المسنُّونَ الذين لم تَعُدْ لهم القدرة على العملِ"، كما أنّ القُوى البشريةَ القادرةَ على العملِ هي الأُخرى تتضمَّن "قُوىً بشريةً" (قادرةً وراغبةً) في العملِ؛ أيّ: التي تبحثُ دائماً عن العملِ؛ سواءٌ وجدَتْهُ وهُم (الموظَّفُونَ)، أو تعذَّرَ عليهم الحصولُ على العملِ وهم (المتوقِّفونَ، أو البطَّالونَ) و"قُوىً بشريةً قادرةً وغيرَ راغبَةٍ في العملِ" والتي رغمَ توفُّرِ الظروفِ المواتيةِ للحصولِ على العملِ، أو عُرِضَ عليهم العملُ إلاّ أنَّهُم رفضُوا أداءَه.

وكتوضيحٍ أدقُّ لذلكَ فإنّ مصطلحَ القُوى العاملةِ يُشيرُ إلى نوعَينِ من السكَّان: (العاملينَ والبطَّالينَ) الذينَ يبحثونَ عن العملِ؛ لكنَّهُم لا يجدُوه، أيّ: أنّ مفهومَ اليدِ العاملةِ ينحصرُ في نسبةِ الموارد البشرية التي هيَ في سِنِّ العملِ، وتعملُ بالفعلِ في أيِّ قطاعٍ من القطاعاتِ الاقتصادية في الدولة، بالإضافةِ إلى مجموعِ البطَّالينَ الذين لديهم (القُدرةُ والرغبةُ) في العمل. والشكل رقم (٠٢) يوضِّحُ العلاقةَ التي تربطُ بين القُوى العاملةِ والمواردِ البشريةِ.

الشكل رقم (٠٢) : العلاقةُ بين الموارد البشرية والقُوى العاملة

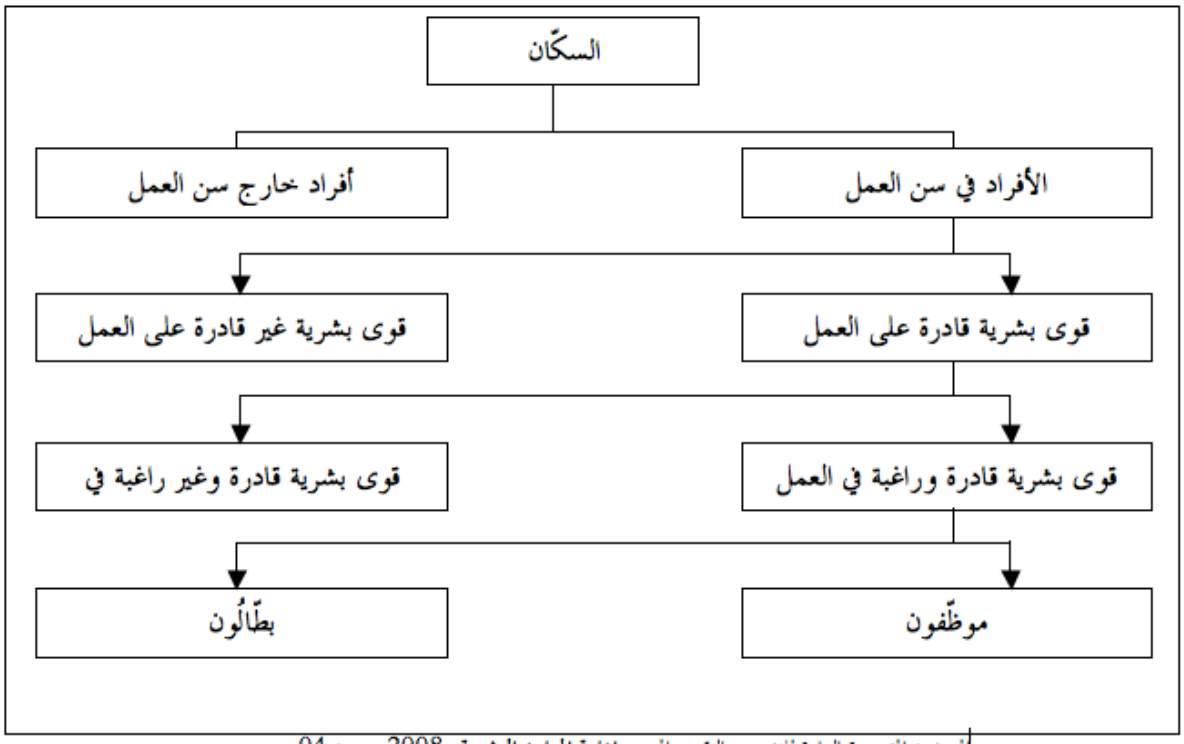

المصدر: المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، **ادارة الموارد البشرية**، 2008، ص : 04

وفيما يخصُّ القُوى العاملةَ في دولِ شمالِ أفريقية؛ فقَد شَهِدَت تزايداً مُعتبَراً ما بين سنتَي ٢٠٠٠م و٢٠١٢م؛ وخُصوصاً في (الجزائر)؛ حيث شكَّلَت نسبةُ القُوى العاملةِ سَنة ٢٠٠٠م حوالي ٣٦٪ لترتفعَ وتبلغَ ٤٣ . ٩ ٪ من إجماليِّ السكَّانِ خلالَ سنةِ ٢٠١٢م، لِتليها (تُونس) التي ارتفعَت فيها نسبةُ القُوى العاملةِ من السكَّان من ٣٣ . ٢ ٪ سنة ٢٠٠٠م إلى ٣٨ . ٢ ٪ سنة ٢٠١٢م، أمّا (المغرب) فارتفعَت فيه القُوى العاملةُ ٣٥ . ٦٪ سَنة ٢٠٠٠م إلى ٣٧ . ٢٪ من إجماليّ السكَّان سنة ٢٠١٢م، وإنْ كانتْ هذه النِّسَبُ مُنخفضةَ نوعاً ما مقارنةً بالعديدِ من الدولِ في العالَم والتي تجاوزتْ فيها نسبةُ القوى العاملةِ من إجماليِّ السكَّان ٧٠٪، وفيما يخصُّ توزيعَ هذه القُوى العاملة على القطاعاتِ الاقتصادية فإنّ قطاعَ الخدماتِ يحظى بحصَّة الأسد؛ حيث فاقَتْ نسبةُ القُوى العاملةِ في قطاعِ الخدمات ٤٥٪ في كُلٍّ من (تُونس والمغرب) سَنة ٢٠١٢م مُسجِّلةً زيادةً عن سَنة ٢٠٠٠م أمّا في (الجزائر) فقد فاقَتْ ٥٥٪، لِيليها قطاعُ الصناعةِ الذي بلغتْ فيه نسبةُ القُوى العاملةِ ٣٠٪ في (تُونُس، المغرب ٢٨٪ والجزائر ٢٣٪) وذلك خلالَ سنة ٢٠١٢م ليتوزَّع ما بَقِيَ على قطاعِ الزراعة.

وقد بلغتْ مشاركةُ (الذُّكور) في القُوى العاملةِ ما يفوقُ ٧٠٪ من إجماليِّ عددِ الذكورِ في سِنّ ١٥ سنة فما فوقَ في الدولِ كافّةً محلِّ الدراسةِ خلالَ سنة ٢٠١٤م، وتصدَّرَتْ هذه الدولَ (المغربُ) حيث بلغَتْ مشاركةُ الذُّكور ٧٦٪ خلالَ سَنة ٢٠١٤م، ورغمَ ذلك فقَد انخفضَتْ مشاركةُ الذكورِ في القوى العاملةِ خلال الفترةِ ٢٠٠٠–٢٠١٤م، لِتليها (الجزائرُ) والتي شَهِدَتْ هي الأُخرى انخفاضاً خلالَ هذه الفترة؛ حيث بلغتْ في بدايةِ الفترةِ خلالَ سَنة ٢٠٠٠م حوالَي ٧٥٪ لتنخفضَ إلى ٧١٪ إلاّ أنّه تمَّ الارتفاعُ من جديدٍ لِتبلُغَ نسبةُ مساهمةِ الذكور من إجماليِّ القُوى العاملة إلى ٧٣٪ سَنة ٢٠١٤م، لِتليهما (تُونس) التي بلغتْ فيها مساهمةُ الذكورِ ٧٢٪ سنة ٢٠٠٠م لِتنخفضَ سَنة ٢٠٠٨م إلى ٦٩٪ لتعاودَ الارتفاعَ من جديدٍ وتبلغ ٧١٪ سنة ٢٠١٤م.

وفي يخصُّ مساهمةَ (الإناث) في القُوى العاملةِ فلا تزال أدنى من مشاركة الذُّكور؛ فقَد شَهِدَتْ زيادةً في كُلٍّ من (الجزائر وتُونس)؛ حيث ارتفعتْ في الجزائرِ من ١٢٪ سنة ٢٠٠٠م إلى ١٥٪ سنة ٢٠١٤م، بينما فاقتْ ذلك في (تونس) وقد ارتفعتْ من ٢٤٪ سنة ٢٠٠٠م إلى ٢٥ ٪ سنة ٢٠١٤م، أمّا في (المغرب) فقد انخفضتْ مساهمةُ (الإناث) في القُوى العاملةِ من ٢٩٪ سنة ٢٠٠٠م إلى ٢٧٪ سنة ٢٠١٤م؛ إلا أنّها تبقى مُتصدِّرةً دولَ شمالِ إفريقيةَ؛ من حيثُ مُعدَّلُ مساهمةِ (الإناث) في القُوى العاملة، وإنّ هذا التحسُّنَ الذي شَهِدَتْه دولُ شمالِ إفريقية ما هو إلاّ دليلٌ على سَعيها إلى تمكينِ دَورِ المرأةِ في النشاطِ الاقتصاديِّ.

واذا ما تمَّ مقارنتُها بمناطقَ أُخرى من العالَم،– ووفْقاً للتقريرِ الصادر عن صندوق النقد الدوليِّ حول المرأة، الاقتصاد والعمل الصادر خلال سنة ٢٠١٣م– فلا يزالُ متوسِّطُ مشاركةِ الإناثِ في القوى العاملةِ منخفضاً عند مستوىً قريبٍ من ٥٠ ٪، مع تفاوُتِ المستوياتِ والاتجاهاتِ العامَّةِ من منطقةٍ إلى أُخرى في العالم، وتمثِّلُ النساءُ حالياً ٤٠ ٪ من القوَّةِ العاملة العالَميَّة خلالَ سنة ٢٠١٠م وظلَّ مُعدَّلُ مشاركَتِهنَّ في القوَّةِ العاملةِ على مدى العَقدَينِ الماضِيينَ

في حُدودِ ٥٠ ٪؛ حيث لا يزيدُ عن ٢١٪ في الشرقِ الأوسطِ وشمال إفريقية لِيفُوقَ ٦٣٪ في شرق آسية والمحيطِ الهادي وإفريقية وجنوبِ الصحراء. كما شَهِدَتْ أمريكةُ اللاتينيةُ ومنطقةُ البحرِ الكاريبي زياداتٍ كبيرةً في هذا المعدَّلِ لِيفُوقَ ٥٠٪، ولا تزالُ المعدَّلاتُ تتراجعُ في جنوبِ آسيةَ لِتصلَ إلى ٣٠٪، أمّا أوربة وآسية الوسطى فقَد ظلَّ المعدَّلُ ثابتاً بوجهٍ عامٍّ في حدود ٥٠٪.

الشكل رقْم(٠٣) الشكل رقم (٠٤)

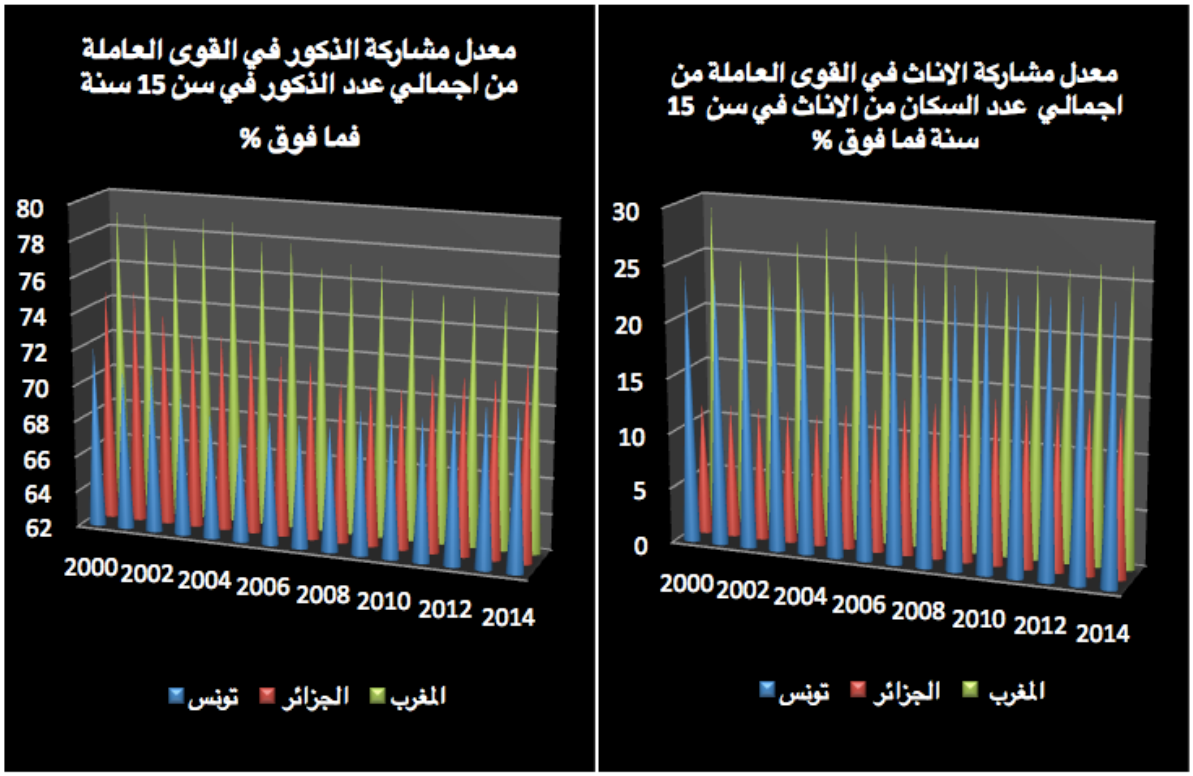

المصدر :بيانات البنك الدولي

http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.TLF.CACT.FE.ZS?page=3
http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.TLF.CACT.MA.ZS?page=3

وبالنسبةِ للمُستوى التعليميِّ للقُوى العاملةِ لِدُولِ شمالِ إفريقية –ووفقاً للبياناتِ الصادرة عن البنكِ الدوليِّ بخُصوصِ هذا الشأن– فإنّ ٣٣٪ من القُوى العاملةِ حاصلةٌ على التعليمِ الإبتدائيِّ، ٣٨٪ حاصلةٌ على التعليمِ الثانويِّ و١٩٪ حاصلةٌ على التعليمِ العالي وذلك خلالَ سَنة ٢٠١١م في (تُونس)، بعدَ أن كانَ ٣٧٪ مُتحصِّلينَ على التعليمِ الإبتدائيِّ، ٣٦٪ مُتحصِّلونَ على التعليمِ الثانويِّ و١٤٪ مُتحصِّلونَ على التعليمِ العالي سَنة ٢٠٠٦م وذلك يدلُّ على تحسُّنِ المستوى التعليميِ للقُوى العاملةِ في تُونس.

أمّا بالنسبة لـ(لجزائر) فإنّ ٥٣٪ من القُوى العاملة مُتحصِّلُونَ على التعليمِ الابتدائيِّ ٢٢٪ التعليمِ الثانويّ و١٥٪ على التعليمِ العالي وذلك خلالَ سَنة ٢٠١١م؛، حيث يُعتبَرُ التعليمُ الابتدائيُّ هو المستوى التعليميَّ المسيطرِ في

القُوى العاملة، أمّا فيما يخصُّ (المغرب) فإنّ ٤٤٪ من القُوى العاملة مُتحصِّلُونَ على التعليمِ الابتدائيِّ، ١٢٪ التعليم الثانويِّ و٩٪ التعليم العالي.

وتُعَدُّ مُعدَّلاتُ البطالةِ المرتفعة مُعوِّقاً رئيسيّاً يَحولُ دونَ تحقيقِ مُعدَّلاتِ نُمُوٍّ مرتفعةٍ؛ فاستمرارُ مشكلةِ البطالة لفَتراتٍ زمنيَّةٍ طويلةٍ يؤدِّي إلى تناقُصِ إنتاجيَّةِ الاقتصادِ نتيجةَ بقاءِ جُزْءٍ كبيرٍ من العمالةِ في حالةِ (بطالةٍ مُزمِنَةٍ). وقد بلغَ مُعدَّلُ البطالةِ بالدولِ المتقدِّمة ٧. ٩ ٪ سنة ٢٠١١م؛ حيثُ بلغَتْ في الولاياتِ المتحدَّة الأمريكية وفي ألمانية على التوالي ٩٪و ٦٪ في نهايةِ ٢٠١١م، ولا يزالُ معدَّلُ البطالةِ مرتفعاً في دولٍ مُتقدِّمةٍ أُخرى؛ حيث بلغَ في كُلٍّ من (فرنسة، إيطالية والمملكة المتحدة ٩. ٧٪، ٨. ٤٪و ٨٪)على التوالي خلالَ السنةِ نفسِها، أمَّا فيما يتعلَّقُ بالدولِ النامية واقتصاداتِ السوق الناشئة، فإنَّ انتعاشَ التوظيفِ كان أكثرَ قوَّةً عمّا هو عليه في الدولِ المتقدِّمة؛ حيث بلغتْ مُعدَّلاتُ البطالة ٤. ١٪، ١٣. ٣٪، ٧. ٤٪ و١٠٪ على التوالي للدولِ النامية الآسيويّةِ ودولِ وسطِ وشرقِ أوربةَ ودولِ أمريكة اللاتينيّة والكاريبي، وإفريقيّة وذلكَ خلالَ سنة ٢٠١١م. وذلك حسبَ التقريرِ الاقتصاديِّ العربيِّ الموحَّد الصادر عن صندوقِ النقد العربيِّ سنة ٢٠١٢م، وعلى العمومِ فإنَّ معدَّلَ البطالةِ الذي يكون منخفضاً عن ٥٪ يُعتبَرُ مُعدَّلاً مقبولاً عند العديد من الاقتصاديينَ.

وفيما يخصُّ دولَ شمالِ إفريقيّة فقَد كان مُعدَّلُ البطالةِ دون ١٠٪ في كُلٍّ من (الجزائر والمغرب) لتتجاوزَ ذلك في (تُونس) حيث بلغتْ ١٥. ٩٪ خلالَ سنة ٢٠١٣م حيث (تنتشرُ البطالةُ ما بين فئةِ الإناثِ أكثرَ من الذُّكور)؛ وخُصوصاً في (تُونس والجزائر) لتتقاربَ كثيراً في (المغرب).

وحتّى وإنْ كانت دولُ شمالِ إفريقيّة خفضَتْ بعضَ الشيءِ من نسَبِ البطالةِ مُقارَنةً بسنواتٍ ماضية؛ إلاّ أنّها تبقى مُرتفعةً في العالَم مقارنةً ببعضِ الدولِ، وهي ترتفعُ بشكلٍ خاصٍّ في فئةِ الشبابِ وبشكلٍ خاصٍّ الفئةَ المتعلِّمةَ منها أكثرُ من الفئاتِ غيرِ المؤهَّلة. وذلك رغمَ الجهودِ التي بذلتْها دولُ شمالِ إفريقيّة من أجلِ إيجادِ فُرَصِ العملِ للداخلينَ الجُدُدِ في سُوقِ العمل من دمجٍ أكثرَ للقطاعِ الخاصِّ الانفتاحَ أكثرَ على الاقتصادِ العالَميِّ وجلبِ الاستثماراتِ الأجنبية وغيرها؛ إلاّ أنّ هذه الجهودَ تبقى مُتواضعةً ولم تؤتِ نتائجَها بالشكلِ المنتظَر.

الجدول رقم(٠٨) : القوى العاملة ومعدَّل البطالة في دول شمال إفريقية

	القوى العاملة كنسبة مئوية من إجمالي السكّان		توزيع القوى العاملة حسب القطاعات (٪)						معدل البطالة ٢٠١٣	معدلات البطالة حسب الجنس ٢٠١٣	
			الزراعة		الصناعة		الخدمات				
	٢٠٠٠	٢٠١٢	٢٠٠٠	٢٠١٢	٢٠٠٠	٢٠١٢	٢٠٠٠	٢٠١٢		الذكور	الإناث

تونس	٢.٣٣	٢.٣٨	٦.٢٤	٩.١٩	٥.٢٨	٧.٣٠	٩.٤٦	٤.٤٩	٣.١٥	٩.١٣	٢.٢٤
الجزائر	٤.٣٦	٩.٤٣	٣.٢٤	٥.٢٠	١.٢٠	٩.٢٣	٦.٥٥	٦.٥٥	٨.٩	٣.٨	٣.١٦
المغرب	٦.٣٥	٢.٣٧	١.٣٦	١.٢٤	٥.٢٠	٦.٢٨	٤.٤٣	٣.٤٧	٥.٩	٣.٨	٨.٩

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحَّد، ٢٠١٤، ص:٣٥٢ –٣٥٣

ولعلَّ من أهمِّ ما يترتَّبُ عن تفاقُمِ مشكلةِ البطالة (تدنِّي مستوياتِ الدخل أو انعدامُه)؛ ممّا يؤدِّي إلى الحِرمان، أو تفاقُمِ ظاهرِ الفقر، ووفقاً لآخرِ البياناتِ الواردة في التقريرِ الاقتصاديِّ العربيِّ الموحّد والصادرةِ عن صندوق النقد العربيِّ لسَنة ٢٠١٤م فقَد بلغَ معدَّلُ الفقرِ وفقَ خطِّ الفقرِ الوطنيِّ ٥ . ١٥ ٪ في (تونس) وذلك خلال سنة ٢٠١٠م، أمّا في (الجزائر) فقد بلغَ سنة ٢٠٠٥م ٥ . ٧٪ليبلغ في المغرب ٩٪ سنة ٢٠٠٧م. بالإضافةِ إلى تفاقُمِ مشكلةِ الهجرةِ وخُصوصاً (الهجرةَ غير الشرعية، وتوجُّهَ اليدِ العاملةِ العاطلة نحوَ العملِ) في العمالةِ غَيرِ الرسميَّةِ وغيرِها.

وكنتيجةٍ لِما تمَّ تناولُه؛ فدُولُ شمالِ إفريقيّة حسنَّتْ بعضَ الشيءِ من أوضاعِ الموارِدِ البشرية؛ ولكنْ إذا تمَّ مقارنتُها بدُولٍ أخرى، فإنّها لا تزالُ تُعاني من ضَعفِ الأداءِ؛ فدُولُ شمالِ إفريقيَّة بحاجةٍ إلى تحسينِ الوضعِ الاقتصاديِّ والاجتماعيِّ لمواردِها البشريَّة (كمّاً ونوعاً)؛ فهذه الأخيرةُ لم تعتمدْ على (التخطيطِ الاستراتيجيِّ في عمليةِ التنميةِ الاقتصادية والاجتماعية)؛ فرغمَ أنّ دولَ شمالِ إفريقيّة رفعَتْ من مستوياتِ الخدماتِ المقدَّمةِ للأفراد، وعملَتْ على توفيرِ الخدماتِ لأكبرِ عددٍ ممكنٍ من الأفراد؛ إلاّ أنّ هذه الخدماتِ لم تكُنْ في المستوى المطلوبِ من حيثُ (النوعيّةُ)، وخُصوصاً فيما يتعلَّقُ بالخدماتِ (الصحِّيَّةِ والتعليميَّة) حيث أنّ القُوى العاملةَ في هذه القطاعاتِ لازالتْ تفتقرُ إلى التأهيلِ الجيِّد. كما أنّ السياساتِ التي اعتمدَتْها هذه الدولُ لتنشيطِ سُوقِ العمل من فتحِ المجالِ للقطاعِ الخاصِّ أدّى إلى الاستغناءِ عن بعضِ اليدِ العاملة؛ ممّا أدّى إلى ارتفاعِ معدَّلاتِ البطالة، لأنَ القطاعَ الخاصَّ عجزَ عن تنشيطِ الاستثماراتِ التي تتطلَّبُ كثافةً في رأسِ المالِ البشرية نتيجةَ نقصِ الخِبرة؛ ممّا كان لذلك (تأثيرٌ على المستوى المعيشيِّ للأفراد، وتفاقُمُ ظاهرةِ الفقر).

قائمة المراجع

- الأُمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٤
- بيانات البنك الدولي http://data.albankaldawli.org
- صندوق النقد الدولي، المرأة، الاقتصاد والعمل، ٢٠١٣
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحّد. ، ٢٠١٣.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحّد، ٢٠١٢.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحّد، ٢٠١٤.
- المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، إدارة الموارد البشرية، ٢٠٠٨.